

الحوار

حزب الحوار الوطني

نائب حاكم مصرف لبنان السابق مكرديج بولدوقيان لـ "الحوار": اليورو آيل للسقوط... والنظام المصرفي اللبناني محصن وأفضل استثمار للبنانيين شراء الشقق والعقارات

كتب محمد عبدالله

الانكماش، الجمود، الانهيار، ثم الإفلاس... كلمات باتت تسيطر على قاموس الحياة الاقتصادية في العالم، منذ أن بدأت الأزمة الاقتصادية في أميركا والتي عرفت بأزمة الائتمان العقاري، والتي استتبعها بأزمة الإفلاس المالي والمصرفي لكبرى الشركات الاقتصادية.

مستقبل لبنان الاقتصادي وتأثره بواقع الأزمات الاقتصادية العالمية، وماهية واقع القطاع المصرفي في لبنان، وتداعيات اهتزاز اليورو، كلاهما محاور نقاش حملتها "الحوار" إلى المصرفي العريق ونائب حاكم مصرف لبنان السابق مكرديج بولدوقيان الذي امتدت مسيرته المهنية في القطاع المصرفي منذ عام 1959، حيث بدأ العمل مع بنك أوف أميركا مسؤولاً عن تمويل الشركات المتعددة الجنسية. وبعد اثنتي عشرة سنة، انتقل إلى كاميكال بنك مديراً ثم عين عام 1976 نائبا لرئيس القسم الدولي في البنك اللبناني-الفرنسي في بيروت وباريس، وهو الموقع الذي استمر فيه حتى أواخر عام 1984. وفي عام 1985 عين نائبا لحاكم المصرف المركزي اللبناني. وأبدي المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إعجابه بشجاعة بولدوقيان نائبا لمحافظ البنك المركزي اللبناني بين عامي 1985 و 1990، وأثنى على نهجه الإبداعي في أداء وظائفه، على سبيل المثال: تمويل صندوق دعم الليرة اللبنانية من المصارف المركزية العربية.

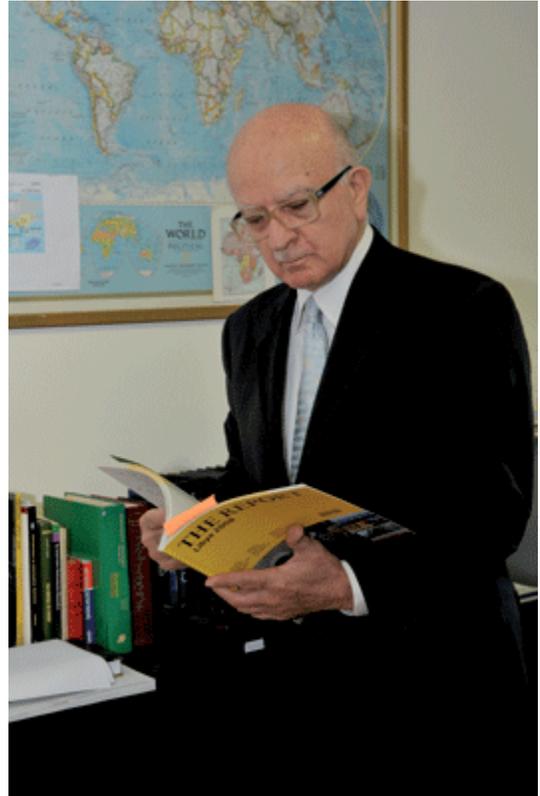
ويذكر أنه في عام 86 نشرت صحيفة "الإداري" رسماً كاريكاتورياً له، وهو يحمل السيف ويقف مدافعاً عن الذهب والخزنة المالية، وسط أجواء الحرب والانفلات الأمني التي كانت سائدة في ذلك الحين.

يرفض بولدوقيان مقولة العملاقين في وصف اليورو والدولار، ويعتبر أن اليورو فشل في تحقيق الغاية من وجوده عملة موحدة للأوروبيين". ويقول: "إذا أقررنا بأن الدولار هو عملاق، فذلك لا يمنحنا التسمية نفسها بالنسبة لليورو، نظراً أيضاً إلى أن عمره لا يتجاوز بضعة سنوات".

دول الاتحاد الأوروبي لم تلتزم المعايير

ويتابع: "غير أن هناك دولاً أوروبية كبيرة مثل إنكلترا وسويسرا وغيرها، لم تنضو تحت عملة اليورو الموحدة. وهنا أذكر كلام أحد نواب حاكم مصرف لبنان السابقين جوزف أوغريون الذي حمى الليرة اللبنانية لسنوات، وكان يقول إن العملة تعني دولة واحدة وليس دولاً عدة. وذلك لأن كل عملة لها ميزتان: السياسة المالية التي تهتم بها وزارة المال في الدولة المعنية، والسياسة النقدية التي يتابعها البنك المركزي.

في أوروبا جرى إصدار اليورو، ولكن كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي لها خصائصها في السياستين المالية والنقدية اللتين تختلف في ما بينها... وتصرف بحسب ما تريد". ويضيف: "عندما أعلنوا إنشاء اليورو أقرّوا أربعة معايير لإنجاحه، تتوزع على: تحديد نسب الدين مقارنة بالدخل القومي، مراقبة العجز في الموازنة، تثبيت معدلات الفائدة، ومحاصرة التضخم.



هذه المعايير التي وضعت لم تكن موضع التزام من الدول الأوروبية التي تتعامل باليورو، بالإضافة إلى غياب التناغم والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لكل دولة من هذه الدول...".

ويشير إلى "تأثر أوروبا بانقباض الحركة الاقتصادية وتقلصها نتيجة لارتفاع أسعار اليورو في مقابل الدولار، الأمر الذي خلق جموداً اقتصادياً لكثير من الشركات، التي تحولت إلى دول أخرى، ولا سيما منها الولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك أدى إلى حصول خلل وتحول في ميزان الصادرات الأوروبية، لأن الموردين عادة يلجأون إلى الكلفة الأقل، وهذا ما حصل في الحالة الأوروبية مع اليورو".

تحول الحركة الاقتصادية لم يمنع الانهيار

ويتطرق بولدوفيان إلى تحول الحركة الاقتصادية إلى أميركا قائلاً: "على رغم حصول هذا التحول في الحركة الاقتصادية من أوروبا إلى أميركا، إلا أن الوضع الاقتصادي هناك لم يكن أفضل حالاً، بل بالعكس كانت الانتكاسات تظهر الواحدة تلو الأخرى، وذلك لأن الولايات المتحدة انحرفت نحو الحروب، ودعم "النااتو" في كثير من الدول، ما أفقدها توازنها المالي والاقتصادي. أضف إلى ذلك القوة الاقتصادية الكبيرة والمنافسة والمتمثلة في الحركة الاقتصادية العالمية التي تتجه نحو الصين، وهو الأمر الذي كانت له انعكاساته أيضاً على الواقع الاقتصادي لكل من أوروبا وأميركا".

ويكشف أنها ليست "المرحلة الأولى التي تجمع فيها دول أوروبا على عملة واحدة، وهي تجربة مكررة، بحيث إنهم أنشأوا الزولفرين في عام 1834 في ألمانيا، وهو يعني الدوليات التي جمعت بوحدة جمركية، واستعملوا عملة خاصة لم تستمر طويلاً، وانتهت عام 1871 عندما نشبت الحرب بين الألمان والفرنسيين".

ويتابع: "أنشأ الفرنسيون عام 1865 العملة اللاتينية التي استعملت في فرنسا وبلجيكا وسويسرا، وهم إلى الآن يقولون بالفرنك السويسري أو البلجيكي أو السويسري، وهي عملة انفرط عقدها عند الحرب العالمية الأولى وكل دولة باتت تعتمد نظام الذهب في التداول".

ويعود للحديث عن اليورو ليقول: "قبل إصدار اليورو اعتمد الأوروبيون على الإيكو، وهي عملة أوروبية. لذلك من كل ما تقدم، أعتقد أن اليورو لم ينجح وهو على شاكله مرايا زجاجية محطمة وتتناثر شظاياها يوماً بعد يوم... إلى أن يأتي اليوم الذي يسقط فيه اليورو بشكل كامل، أو يعاد هيكلة العملة بالدول التي تعتمد عليها، وتؤخذ معايير محددة وجديدة لإعادة إصدار نيو يورو... وهناك محاولات لإعادة ضخ الدم في البلدان التي تتعثر بتسديد ديونها، ولا سيما منها الدول الواقعة في جنوب أوروبا".

النظام المصرفي في لبنان محصّن



وينتقل إلى الحديث عن "النظام المصرفي" في لبنان الذي يتميز بأقدميته على باقي الأنظمة المصرفية في المنطقة، وله تاريخ يعود إلى عام 1864. ومن هنا، فهو ليس مشابهاً للمصارف المركزية في الدول العربية التي لا يتجاوز عمرها خمسين سنة".

ويعتقد أن "النظام المصرفي في لبنان محصن لاعتبارات عديدة، منها اعتماد لبنان الاقتصاد الليبرالي الحر، واقتصاد السوق، فهذه المعايير المعتمدة في لبنان تمنح القطاع المصرفي قوة كبيرة، تحصنه لتجاوز الأزمات التي مرت عليه، وهي ستحميه مجدداً في حال مر بأزمات في المستقبل".

وعن الواقع الاقتصادي والحركة الاقتصادية في لبنان يقول: "ليس هناك جمود اقتصادي، وإنما يأمل اللبناني دائماً في زيادة ربحه وحجم البيع، فالأزمات التي تحصل في الدول المجاورة تجعل الصادرات اللبنانية في حالة حصار، غير أن اللبناني يسعى دوماً إلى توسيع أعماله، وهذا ما نراه اليوم من امتداد للحركة التجارية اللبنانية نحو أفريقيا ودول أخرى. مثلاً المصارف اللبنانية توسعت بإنشاء شبكة فروع كبيرة لها في كثير من الدول، ولا سيما منها العراق (أربيل وبغداد وكردستان)، وهي دائماً تبحث عن أسواق جديدة".

للقطاع العقاري مستقبل... وأنصح بشراء الشقق

وعن القطاع العقاري والجمود أو الانكماش اللذين يسيطران عليه، يقول: "على رغم ذلك، فإن المستثمر اللبناني مستمر في نشاطه

في القطاع العقاري اللبناني، وأنا أعتقد أن استمرار الرهان على العقار اللبناني أمر مهم، لأن بيروت ستجذب كثيرين". ويكشف "أن أسعار العقارات في لبنان لا يمكن أن تنخفض بشكل كبير، إلا في حالات استثنائية. أما بشكل عام، فإن الأسعار مستقرة. وأنا أعتقد أن أفضل استثمار في لبنان هو شراء الشقق لأنها مقبلة على مرحلة ازدهار كبير".

مكرديج بولدوقيان

من مواليد بيروت 25 تموز 1937، متأهل وله ثلاث بنات. حاصل على الجنسية الفرنسية. شارك خلال مسيرته المهنية والمصرفية والأكاديمية في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية في واشنطن ونيويورك ولندن وباريس وبيروت وأبو ظبي وروما وغيرها... محاضر في التمويل الدولي، العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصادات السوق.

بين عامي 1992 و1993 عمل مستشاراً لبرنامج المساعدة الفنية للدول المستقلة عن الكومنولث السوفياتي التابع للاتحاد الأوروبي، وعين للعمل في كازاخستان والاتحاد الروسي وغرب سيبيريا وأوزبكستان وجورجيا وأرمينيا .

في عام 1994، عين ممثلاً مقيماً في الشرق الأوسط للبنك التجاري العربي-البريطاني في بيروت، وانتقل في حزيران 2004 ليتراأس المؤسسات المالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك بيروت... وتنقل بعدها بين أكثر من مصرف منها اللبناني - الفرنسي والاعتماد اللبناني.

نشر العديد من الكتب المالية بالإنكليزية والعربية والأرمنية، ومنها:

- The Management of Correspondent Banking
- The Banking System in Lebanon

وكذلك دّرس العلوم المالية والمصرفية في الجامعات: الأميركية، هايكازيان، الروح القدس، القديس يوسف، وسيدة اللويزة.